الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب -عين تيموشنت-
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان :

تقدير التضخم المستورد في الجزائر

(دراسة قياسية للفترة 1984-2018)

من إعداد الطالبتين:
شطيبي فايزة
فضي سارة

تحت إشراف الأستاذ :
د. سي محمد كمال

أعضاء لجنة المناقشة:

د . جـــباري لـــطيفة	رئيـــســـــــــــا
د . ســـــــــي محمـــــد كمال	مشرفـــــــــــــا
د . حـــسناوي مـــريم	ممتحنـــــــــــــا

السنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة الجامـــعيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة:

202 / 2020

شكر وتقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرنا وليثلج صدرنا أن نتقدم بالشكر والأمتنان إلى أستاذنا، ومشرفنا " الدكتور سي محمد كمال " الذي مدنا من منابع علمه بالكثير، والذي ما توالى يوما عن مديد المساعدة لنا وفي جميع المجالات، وحمدا لله بأن يسره في دربنا ويسر به أمرنا وعسى أن يطيل عمره .

ونتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كل جامعتنا الحبيبة " جامعة بلحاج بوشعيب " ممثلة بأساتذتها المحترمين وعماله المواظبين خاصة عمال كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، لكل ما قدموه لنا من مساعدة ومساندة للمضي بخطى ثابتة في مسيرتنا العلمية.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتنا المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وفي النهاية يسرناأن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لنا يد العون في مسيرتنا العلمية.

إهداء

إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي.....

إلى من حملتني في بطنها وسقتني من صدرها وأسكنتني قلبها فغمرتني بحبها.....

إلى الصديقة الحميمة وأمي الرحيمة حفظك الله ورعاك وجعل جنة الفردوس مثواك.....

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلة الحياة بحكمة وصبر إلى " والدي العزيز"

إلى والدي الثاني جدي العزيز حفظك الله ورعاك .....

إلى زهراتي الجميلات صاحبات القلوب الطيبة خالاتي العزيزات " إكرام، زوليخة، فتيحة، نعيمة "

إلى روح جدتي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى صديقتي وأختي الغالية التي كانت بجانبي في جميع خطوات مذكرة تخرجي"روان سارة" .

إلى نجوم العائلة وأقمارها إخوتي " مروان، هشام، عبد الغاني،"

إلى كل صديقاتي وأخص منهم الذكر " فضي سارة، شعايب وفاء .

فايزة

إهداء

الحمد لله يا رب على عظيم فضلك وكثير عطائك الذي وفقني وأمدني بالقوة لتقديم هذا العمل المتواضع، أهدي ثمرة جهدي وعملي :

إلى هادي الأمة، منبر الظلمة والذي يشفع لنا بإذن الله يوم القيامة، سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، محمد والذي نسأل الله أن يجمعنا به في يوم الآخر.

إلى الروح التي لم أجد كلمة توفي حقها والتي عاشت معي أشد ساعات العسر وأحلاها سرورا فأوصلتني إلى شاطئ الأمل إلى أحلى كلمة ينطقها اللسان وأكثر كلمة كلمة يرتعش قلبي لذكرها قرة عيني " أمي الغالية".

إليك أنت يا فرحتي وقرة عيني يامن رباني على الفضيلة وشملني بالعطف والحنان "أبي" الغالي رحمه الله.

إلى أختي .

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أغلى رفقاء الدراسة.

إلى كل من ساعدني ونصحني وإلى كل من تصفح أوراق هذا العمل.

سارة

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إل تقدير التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة قياسية لبيانات شهرية من جانفي 1984الى جانفي 2018، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL استنادا إلى متغيرين (معدل التضخم المستورد، معدل التضخم العادي) حيث تم تطبيق 4 اختبارات الاستقرارية وتكامل المشترك وتصحيح الخطأ والاستقرار الهيكلي للمتغيرات.وأشارت النتائج ان للمتغيرات علاقة تكامل طويلة المدى وفي الاخير توصلنا انه خلال فترة دراستنا كان لمعدل التضخم المستورد أثر في كبح معدلات التضخم، وتحركات التضخم المستورد مع التضخم العادي يلتقيان في الأجال الطويلة وهذا ما يفسر أن التضخم المستورد يفسر إلى حد كبير التغيرات التي تحدث في التضخم العادي، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: التضخم ،التضخم المستورد، نموذج ARDL، علاقة تكامل مشترك.

Abstract :

This study aimed to estimate imported inflation in the Algerian economy through a standard study of monthly data from January 1984 to January 2018, and to achieve this goal, the ARDL model was used based on two variables imported inflation rate, normal inflation rate where it was applied. 4 Stability tests, joint integration, error correction, and structural stability of the variables The results indicated that the variables have a long-term integration relationship, and in the end we concluded that during our study period the imported inflation rate had an effect on curbing inflation rates, and the movements of imported inflation with normal inflation meet in the long term and this It explains that imported inflation largely explains the changes that occur in normal inflation, and hence the existence of a covariance relationship between the variables.

Key words: inflation, imported inflation, ARDL model, covariancerelationship

فهرس المحتويات

المقدمة العامة .....أ

الفصل الأول: أدبيات الدراسة

تمهيد..... 8

I أدبيات الدراسة النظرية..... 9

1 – مفهوم التضخم 9

2– أسباب التضخم 10

3– آثار التضخم..... 9

4– سياسات معالجة التضخم..... 9

5– النظريات المفسرة للتضخم 11

6- استهداف التضخم..... 15

I –أدبيات الدراسة التطبيقية 16

2 - دراسة يوسف فالح أحمد وادي الحنيطي (1996)..... 17

3 - دراسة (2008) 18

4 - دراسة عفراء خضور (2010)..... 18

5 – دراسة شقبقب عيسى وبن زيان راضية (2013)..... 18

6 – دراسة سي محمد كمال، علي بن ضب، لحسن جديدن، مبسوط هوارية (2015)..... 19

7 – دراسة تحسين محمود مثنى، محمد صالح الكبيسي (2015) 19

8 - دراسة (2017)..... 20

9 – دراسة زميت فؤاد (2018)..... 20
10 – دراسة دحماني فاطمة، لفضل سليمة (2018) 21
11 – دراسة صالح تومي (2019) 21
12 – دراسة عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي (2020) 22
13 – دراسة عزري حميد، خوري رابح (2020) 22
خلاصة الفصل 30
تمهيد..... 32

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

I- النموذج والأدوات المستخدمة 33
IIدراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة 36
1 – تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1984–2018) 36
2 – تطور معدل التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (1984-2018)..... 38
III . دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على التضخم العادي 40
1. البيانات المستخدمة في تقدير النموذج 40
4) اختبارالاستقرارالهيكليCUSUM and CUSUMSQ Tes : 46
خلاصة الفصل 48
الخاتمة العامة.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	ملخص الدراسات	20
02	تطور معدلات التضخم في الجزائر(1984-2018)	34
03	تطور معدلات التضخم المستورد في الجزائر (1984-2018)	36
04	جدول ADF للاستقرارية	39
05	جدول PP للاستقرارية	39
06	Bound test	41
07	جدول التكامل المشترك	42
08	جدول معاملات الاجل الطويل	42

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور التضخم	35
02	تطور التضخم المستورد	37
03	نموذج AIC	40
04	نموذج استقرار الهيكلي cusumو cusumsq	43

المقدمة العامة

أ. توطئة:

يعتبر التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والآخذة بالنمو على حد سواء، وقد تناولته الكثير من الدراسات ولا تزال بالبحث والتحليل وذلك لماله من آثار كبيرة على كافة مرتكزات الاقتصاد الجزائري، حيث ينشأ التضخم عن عوامل خارجية تكون مرشحة للاستمرار،وأخرى داخلية يمكن اتخاذ السياسات الملائمة للتعامل معها،ولقد شهد الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم مرتفعة في عدة سنوات،كنتيجة لأسباب مختلفة بعضها داخلي كما أشرنا والبعض الآخر خارجي.، إضافة إلى مدى مساهمة التضخم المستورد في تحديد معدل التضخم العادي وتغيره في الجزائر،بمعنى ما مدى استجابة مستوى الأسعار المحلية للتغيرات التي تحدث في الأسعار الخارجية والممثلة في التضخم المستورد.

والجزائر وكغيرها من الدول الاشتراكية عانت من صعوبات اقتصادية جمة خلال فترة الثمانينات، فارتفعت المديونية الخارجية،وسجل ميزان المدفوعات والميزانية العامة عجزا كبيرا، كما سجل التضخم معدلات قياسية،ما استدعى السلطات العمومية اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية أفضت إلى تحرير مجموعة كبيرة من أسعار السلع،وجعلها تخضع لعوامل السوق.

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في الأسعار التي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وتآكل الأجور بمعنى انخفاض كميات السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجر النقدي،وارتفاع الأجور النقدية كمحدد للتضخم يؤدي إلى انخفاض الطلب وفقا لقانون الطلب،وفي المقابل يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع القوة الشرائية بالتالي ارتفاع الطلب الكلي .ومع محدودية عرض السلع يحدث التضخم بالإضافة إلى قطاع المحروقات الذي يعد قائد للنمو في الاقتصاد الوطني مما أدى اختلال منظومة الإنتاج والتبعية المفرطة لإرادات

الجبائية البترولية،أدى إلى تزايد الطلب الذي قابلة محدودية العرض وعدم مرونتها مما ينعكس سلبا على معدلات التضخم بالرغم من تدخل الدولة لتحديد الأسعار أو السماح لها بالارتفاع في حدود ضيقة.

بحكم انفتاح اقتصاديات العالم وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي خاصة مع تكر يس مفهوم العولمة الاقتصادية والتي تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد أدواتها،جعل هذه الاقتصاديات تؤثر وتتأثر ببعضها، ومن ذلك لا يتوقف مسار التضخم عند حدود الدولة،بل يتعداها إلى الدول الأخرى،ومن هنا ينبغي التمييز بين التضخم المحلي الذي ينشأ نتيجة تفاعلات اقتصادية داخلية،والتضخم المستورد الذي ينشأ خارج حدود الدولة.

يمكن التعبير عن التضخم المستورد بأنه التضخم الذي يوجد في دولة ما والناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدول المعنية في وارداتها،وتزيد مشكلة التضخم المستورد خطورة في الدولة التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي كبير في اقتصادها.

وترى بعض الدراسات أن التضخم المستورد هو شكل مستقل من أشكال التضخم والذي ينتج عن تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة أو لغير مصلحة الدولة المعنية، والذي يعكس المعاملات الاقتصادية التي تحصل بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في باقي الدول خلال فترة زمنية معينة،عادة ما تكون سنة،وبالتالي فإن تبادل العلاقات قد تكون سببا رئيسيا في

حدوث ما يسمى بالتضخم المستورد.

ب. إشكالية البحث:

في البلدان الصغيرة ذات الاقتصاد المفتوح تلعب الأسعار الخارجية دورا بارزا في الاقتصاد، فكلما ارتفع مستوى الأسعار الخارجية كانت هناك إشارة واضحة إلى ارتفاع التضخم المستورد وانعكاسه على التضخم

العادي . في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري وارتفاع درجة انكشافه على العالم الخارجي فإن أثر التضخم المستورد سيكون له انعكاسات بارزة على التضخم االعادي.

فعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة الإشكال التالي:

ما هو أثر التضخم المستورد على التضخم العادي في الجزائر خلال الفترة (1984 – 2018) ؟

ويمكننا اشتقاق من هذا التساؤل الرئيسي بعض التساؤلات الفرعية نذكرها في النقاط التالية:

- ✓ هل توجد علاقة سببية في الاقتصاد الجزائري بين معدل التضخم المستورد ومعدل التضخم العادي؟
- ✓ من بين نماذج الاقتصاد القياسي التي لا تعد ولا تحصى ما هو النموذج الأنسب لدراسة هذا الأثر؟
- ✓ هل هناك علاقة تكامل مشترك بين معدل التضخم المستورد ومعدل التضخم العادي؟

ت. فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وضعنا فرضيات التي تكون منطلق لدراستنا:

- ➢ وجود تكامل مشترك بين التضخم المستورد والتضخم العادي.
- ➢ النموذجالانسبلقياسالاثربينالتضخم المستورد والتضخمالعاديهوالانحدارالذاتيللإبطاء الموزع ARDL.

ث. أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات منها الموضوعيةومنها الذاتية، نذكر منهاما يلي:

- ✓ الأهمية الكبرى التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته.
- ✓ الميول الشخصي للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي.
- ✓ الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- ✓ الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي.

ج. أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتعرض لإحدى أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التضخم المستورد من خلال تقدير العلاقة وكيفية ومدى تأثر معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري بالتضخم المستورد من جهة، ومن جهة أخرى فإن اختيار هذا الموضوع يرجع بالأساس إلى التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي، وإلى أهمية إيجاد العلاقات القياسية بين المتغيرات باستعمال الطرق القياسية.

ح. حدود الموضوع :

قمنا بالتركيز في هذه الدراسة على المعلومات الخاصة بالجزائر من خلال موقع صندوق النقد الدولي FMI ، حيث ركزنا على المعطيات التي سنبني عليها النموذج من خلال:

- الحد الموضوعي: حيث معدلات التضخم infهي المتغير التابع ومعدلات التضخم المستورد infimp هي المتغير المستقل .
- الحد المقطعي: الجزائر.
- الحد الزمني: من (جانفي 1984 إلى غاية جانفي 2018) .

خ. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ❖ بيان الأهمية الاقتصادية للتضخم المستورد .
- ❖ إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL .
- ❖ تحديد تأثير التضخم المستورد على التضخم العادي وطبيعة العلاقة التي تربط بينهما وكمثال أخذنا الجزائر.

د. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

يجب أن يتوافق النموذج المستخدم مع نوع الدراسة، لذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد استخدم فيه الأسلوب القياسي عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وطرق تقدير معلماته إلى جانب المنهج استخدمنا أدوات للدراسة تمثلت في :

- البرامج الإحصائية المتخصصة مثل Excel ، Eviews .
- اختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة، مثل اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك، واختبار تصحيح الخطأ.

ذ. مرجعية الدراسة:

من أجل القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على عدة مصادر، فيما يخص الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب والمقالات والبحوث الجامعية في مجال الاقتصاد النقدي والبنكي، أما الدراسة القياسية فإضافة إلى الكتب والمقالات تم الاعتماد على الدروس المرئية المتاحة على الأنترنيت لفهم أحدث الأساليب الكمية المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

ر. صعوبات البحث:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة نقص المراجع الملمة بالموضوع خاصة الدراسات العربية، تباين وتعارض الاحصائيات والبيانات الخاصة بالدراسة الصادرة من الهيئات المختلفة بالإضافة إلى اختلافها مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الأنسب.

بالإضافةإلى أزمةكورونا التي شكلت عائقاكبيراأثناء إنجازنال هذاالبحث.

ز. هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، مع المحافظة على الالتزام بطريقة IMRAD اقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين اثنين، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة. تناول الفصل الأول الإطار النظري للتضخم بصفة عامة، في مبحثين، خصص الأول لماهية التضخم وأسبابه وآثاره إضافة إلى السياسات لمعالجة التضخم والنظريات المفسرة له. وتطرقنا في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات السابقة التي عنيت بموضوع التضخم المستورد، وبعد ذلك لخصت هذه الدراسات في جدول حسب المجال الزمني وقسمت إلى ثلاث فترات من 1980 إلى 2000 ثم من 2000 إلى 2010 وتليها الدراسات التي من 2010 إلى غاية 2020.

بينما تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي لتقدير التضخم المستورد في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL خلال الفترة من 1984إلى غاية 2018 ، حيث قمنا في بداية الفصل بالتعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل، ومنه دراسة وعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها. وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة.

الفصل الأول:

الفصل الأول: أدبيات

تمهيد:

يعتبر التضخم ظاهرة من الظواهر الأكثر مساسا بالاقتصاد الوطني وأكثرها شيوعا، يؤثر بصفة عامة على الاقتصاد الكلي وبصفة خاصة على الاقتصاد الجزئي ويعرف بصعوبة السيطرة عليه، وبحكم آثاره الغير مرغوبة على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي لابد من البحث في مسببات هذه الظاهرة وآثارها على الاقتصاد الوطني، فبالنسبة للتضخم هناك أسباب أو عوامل داخلية وأخرى خارجية تؤثر على المستويات العامة للأسعار المحلية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل بجانبية (الأدبيات النظرية والأدبيات التطبيقية) على مختلف المفاهيم الأساسية للتضخم في الجزائر من خلال عرض أهم الأسباب والآثار الناتجة عنه إضافة إلى سياسات معالجته والنظريات المفسرة له، وسنحاول التركيز على أهم ما جاءت به الدراسات السابقة لمختلف دول العالم وكيف فسرت تقدير التضخم المستورد في الجزائر.

I أدبيات الدراسة النظرية:

يصعب تحديد مفهوم موحد لظاهرة التضخم، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسير هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها أو الحد من تفاقمها، ومنه سنحاول في هذا الفصل التطرق للجوانب النظرية لهذه الظاهرة، أسبابها، آثارها، ساساتها، إضافة إلى النظريات المفسرة لها.

1 – مفهوم التضخم:

تعددت مفاهيم التضخم في الفكر الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة والتي نجيز البعض منها في ما يلي:

- تعرف ظاهرة التضخم على أنها الارتفاع المستمر للأسعار وهذا الارتفاع يعكس انخفاض قيمة النقود الحقيقية وليس حجمها المتداول بين الناس، فقد يزيد حجم النقود المتداولة بين الناس بسبب طباعة النقد لكن الكمية الكبيرة كلها تشتري نفس الكمية التي كانت تشتريها الكمية الأقل التي كان السوق يتداولها من قبل، وخلال مرحلة التضخم تضعف القدرة الشرائية للعملة، فالفرد يتسلم نفس الراتب لكنه يشتري به كمية أقل من السلع والخدمات كل مرة .[1]
- عرفه بيجو pigou : يكون التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة.[2]
- عرفه Emil Gams : بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.[3]
- كينز : يعرف التضخم على أنه زيادة في القدرة الشرائية التي يقابلها زيادة في الإنتاج.[4]

---

[1] زميت فؤاد، " أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015 "، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخامس، 2015، ص 380.

[2] سعيد سامي الحلاق،محمد محمود العجلوني،النقود والبنوك والمصارف المركزية، داريازور يالعملية للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة العربية، 2010، ص 182.

[3] حسين بن سالم جابرالزبيدي،التضخم والكساد،مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى، 2011، ص32.

[4] بننونة سامي محمد،محددات التضخم في الجزائردراسة قياسية (2003 - 2014)،مذكرة التخرج لنيل شهادة ماسترفي العلوم الاقتصادية،المركزالجامعي بلحاج بوشعيب،عين تموشنت، 2017،ص 13.

- كورتير: بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما نأخذ الأسعار بالارتفاع.[5]

ومن خلال هذه التعاريف تبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في الكمية النقود المتداولة إلى الأسعار المحلية مع ثبات مسؤوليات الدخل بحيث يؤدي إلى انخفاض قيمتها،والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل،بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد.

2- أسباب التضخم :

❖ تضخم جذب الطلب :

حيث إن أسعار ترتفع كنتيجة لفائض في الطلب على العرض الكلي السائد من السلع والخدمات،ويحدث هذا التضخم بداية من زيادة عرض النقود التي يتولد معها زيادة طلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره لا سيما في الحالات التي يصل فيها الاقتصاد في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج وتتولد الضغوط التضخمية. وقد يحدث هذا النوع عندما تزداد الكفاية الحدية لرأس المال أو عندما يزداد الميل الحدي للاستهلاك بحيث إن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يضغط نحو ارتفاع الأسعار بعد مستوى التوظيف الكامل الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني.

ويرى أنصار نظرية تضخم جذب الطلب أنه خلال خطوات تضخم الطلب فان ارتفاع الأجور سيصاحبه ارتفاع الأسعار كنتيجة طبيعية، ويزداد معدل الربح وبالتالي يزداد معه معدل توظيف المنتجين لعوامل الإنتاج.

[5] سعيدهتهات،"دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 28.

❖ تضخم دفع التكاليف:

هناك من يرون أن خطوات التضخم تحدث عن طريق زيادة التكاليف وذلك عندما تعمد عوامل الإنتاج إلى زيادة حصتها من الناتج الكلي عن طريق دفع أسعارهم، لذا ينظر إلى زيادة الأسعار أنها نتيجة لزيادة التكاليف في عوامل الإنتاج .

وتضخم دفع التكاليف يحدث بسبب دفع الأجور أو نتيجة لدفع الإنتاج، لذلك يفترض تحليل هذا النوع من التضخم وجود احتكار في سوق العمل المتمثلة في وجود نقابات عمالية أو سلطة احتكارية في السلع يستطيع معها المحتكر إلى رفع السلع من اجل زيادة الأرباح.[6]

[6] سعيد سامي الحلاق،محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 189-190.

3- آثار التضخم :

يؤثر التضخم تأثيرا سلبيا على ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى عجز في الميزانية من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي توجهها زيادة كافية في الانتاج الدخلي .ومن ثم يزيد الميل الحدي للإستيراد وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير وبالتالي تهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، ويتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصولها لتي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية إذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية، أما إذا أراد الاستثمار فيها فإنها تذر عليه أرباحا معتبرة لارتفاع أسعارها،وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم. ويؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي،لأن ارتفاع مستويات الأسعار الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية،سوف تتجه إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية.[1]

يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع والمتاجر والمقاولين حيث يؤدي ا رتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف الأجور،الإيجار،سعر الفائدة أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أ وشبه ثابتة كالعمال والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.[2]

4- سياسات معالجة التضخم : [3]

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته،ويمكننا فيهذا الصدد أن نفرق بين نوعين من سياسات علاج التضخم :

---

[1] خليفي فايزة، شنافي خديجة،دراسة قياسية لمدى تأثيرالسياسة النقديةعلى التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أنكلي محندأولحاج، بويرة، 2015، ص 54-55.

[2] حمادي خديجة، "علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2009، ص 26-27.

[3] خليفي فايزة، شنافي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.

4-1- السياسة النقدية: تهدف السلطات النقدية إلى التحكم في عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، من خلال مجموعة من الأدوات المتمثلة في :

✓ **التحكم في الإصدار النقدي:**

يمكن السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي التحكم في الإصدار النقدي من خلال وضع خطة نقدية بين عرض النقد والطلب عليه للقيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها حتى يكون معدل نمو الناتج القومي الحقيقي أكبر من معدل زيادة الإصدار النقدي.

✓ **سعر الخصم:**

هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة الخصم ما لديه من أوراق تجارية والخزينة أو لقاء ما يقدم إليها من قروض مضمونة بهذه الأوراق ،ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك الخارجية على الاقتراض .

✓ **عمليات السوق المفتوحة:**

يقوم البنك المركزي سندات الحكومية للبنوك التجارية المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الاقتراض وينخفض حجم النقود في السوق.

4-2- السياسة المالية : تتمثل أدوات السياسة المالية في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي ونذكر منها:

✓ **الرقابة على الضريبة:**

قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد وعليه يحدث انخفاض في الطلب الكلي،الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة.

✓ **الرقابة على الإنفاق العام :**

الضغط على الإنفاق الحكومي يحد من الزيادة في الطلب الكلي حيث تسعى الحكومة من خلال انتهاجهذهالسياسةإلىترشيدالإنفاقالاستهلاكيوالاستثماريومنالملاحظأن التقليل من حجم الاستهلاك يكون أكثر فاعلية من التأثير في حجم الاستثمار خاصة في الاقتصاديات النامية.

5– النظريات المفسرة للتضخم :

نظرا لتعدد الأفكار حول مفهوم التضخم أدى إلى تعدد النظريات التي حاولت أن تفسر الأسباب التي تقف وراء بروز ظاهرة التضخم والتي تتمثل في ما يلي :

5–1– النظرية الكمية للنقود (المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية) :

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أولى النظريات التي درست ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار وحاولت تفسير أسبابها،ولقد وفقت هذه النظرية إلى حد بعيد في استعمال العلاقات الرياضية للتعبير عن الظواهر الاقتصادية حيث تعتبر النظرية الكمية للنقود نظرية علمية بحتة،إلا أنها تعرضت لمجموعة من الانتقادات أهمها :

- قصور فروض النظرية لإهمالها بعض المتغيرات باقتراض ثباتها كحجم المعاملات أي مستوى الإنتاج الحقيقي وسرعة تداول النقد بالإضافة إلى عدم واقعية بعض الافتراضات كوجود قوى خفية أو ما يسمى بآلية التوازن التلقائي للسوق،وهذا ما أثبتته الأزمة الاقتصادية العالمية التي تميزت بالكساد وعدم مرونة الأسعار.
- افتراض التضخم ظاهرة نقدية بحتة وإهمال العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على

الأسعار كالتغير في حجم المعاملات الذي بتأثر بالتغير في حجم الإنتاج نتيجة عوامل اقتصادية أو طبيعية مثل فشل المواسم الزراعية الذي يؤدي لندرة بعض السلع وزيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع أسعارها.

- إهمال الوظائف الأخرى للنقود واعتبارها حيادية أي مجرد وسيط للتبادل بينما يمكن الطلب على النقود فيحد ذاتها وليس لاستخدامها في المعاملات وتخزينها باعتبارها ذات قيمة أي أنها تشكل الثروة.

وبسبب هذه النقائص انهارت النظرية الكلاسيكية بعد عجزها عن أيجاد حلول لأزمة الكساد العالمي سنة 1929 التي وضعت نهاية لمصداقية الفكر الكلاسيكي.[1]

5-2- النظرية الكينزية :

ظهرت مبادئ وأسس النظرية الكينزية على يد جون مينارد كينز بعد عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 ،حيث قام الاقتصادي

كينز سنة 1936 في كتابه" النظرية العامة للتوظيف،الفائدة والنقود "بانتقاد مبادئ الفكر

الكلاسيكي خاصة قانون المنافذ لساي الذي يرى أن العرض يخلق طلبه الخاص وهذا ما

أثبتت أزمةالكساد عدم صحته،بالإضافة إلى رفض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران

النقود ومستوى التشغيل الكامل.

✓ تقييم النظرية الكينيزية :

انعكست أفكار جون مينارد كينز إيجابا على الأوضاع الاقتصادية السائدة في تلك الفترة بحيث أنها ساهمت في تجاوز أثار أزمة الكساد العالمي بعدما أثبتت أن النقود ليست حيادية وإنما يمكن من خلالها التأثير على الإنتاج الحقيقي . كما أدخلت هذه النظرية أدوات جديدة للتحليل الاقتصادي كالاقتصاد القياسي وأسلوب البحث الإحصائي،كما اهتمت بالمتغيرات كأسعار الفائدة التي

[1] دبات أمينة،"السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر" – مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة تلمسان، ص 82.

استخدمتها كأداة من أدوات السياسة النقدية .إلا أن هذه النظرية تعرضت أيضا لمجموعة من الانتقادات أهمها:

-النظرية جاءت بهدف أساسي وهو معالجة حالة الانكماش التي كانت سائدة منذ سنة 1929وهذا ما أدخل الاقتصاد العالمي في تضخم، مما أدى لظهور الفكر الجديد للنقد يين وعلى رأسهم فريدمان الذي انتقد بشدة الأفكار الكينزية.

-اهتم كينز بصفة أكبر على جانب الطلب على النقود باعتبار العرض النقدي مستقل و ثابت لأنه يتحدد من طرف البنك المركزي إلا أن هذه الانتقادات لم تضعف من قيمة وأهمية الأفكار الكينزية وإنما جاءت نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي ومسايرته للظروف المميزة للفترات الزمنية المختلفة.[1]

5-3- النظرية المعاصرة (مدرسة شيكاغو) :

أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات فريدمان في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة.

وطبقا لفريدمان فإن النقود يمكن اعتبارها أصل كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقية أو سلع استهلاكية ، وبذلك فإن الطلب على النقود شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية، وعلى سعر النقود فبالنسبة لقيود الميزانية فيتحدد بمقدار الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية وأما سعر النقود فيتحدد طبقا لتكلفة الفرص البديلة.[2]

[1] الطاهر لطوش، " اقتصاديات النقود والبنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 262-263.

[2] رشيدة حسيس،" معدل التضخم في الجزائر بين النظري والواقع (2001-2015)"، مذكرة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، ص 33.

5-4 – نظرية التوقعات الرشيدة :

توصل "لوكاس" إلى نتيجة إيجابية بين التضخم والناتج وبعدم جدوى تدخل السياسات عكس الكينيزيون ما بعد كينيز الذين توصلوا لعلاقة عكسية وضرورة تعديل السياسات، فقد لقت أفكار مدرسة التوقعات الرشيدة نجاحا كبيرا في السبعينات والثمانينات والتسعينات ولا زالت فكرة المقايضة بين التضخم والبطالة يعتمد بها وتخضع لتجارب قياسية كثيرة في العديد من الدول ولكنها تتعرض أيضا للعديد من النقد خاصة من الكينيزيون الجدد الذين ذهبوا إلى عدم مرونة الأجور نحو الأسفل.

كما تطرق "لوكاس" إلى أن الحكومات إذا تدخلت لإقناع المتعاملين بضرورة تخفيض معدلات التضخم بسبب توقع موجات التضخم مستقبلا فإن المتعاملين ولرشادة توقعاتهم الأمامية وكفاءة المعلومات التي يتوصلون إليها وتجنبا للأخطاء السابقة سيستحبون في سلوكهم فيحتفظ العمال بأجورهم . توصل" لوكاس" 1973 إلى أنه لا توجد علاقة بين كل من متوسط الناتج ومتوسط التضخم في إطار مقايضة فيليبس ورفض فرضية المعدل الطبيعي للبطالة، وبالتالي فإن "لوكاس" استخدم الناتج وليس معدل البطالة في فكره البديل عن إمكانية تواجد علاقة إيجابية بينهما باستخدام افتراضاته الرشيدة في الأجل القصير على أن منحنى فيليبس ينحاز التضخم في الأجل الطويل دون الناتج والبطالة.

5-5- نظرية الكينيزيون الجدد :

افترض الكينيزيون الجدد ما يعرف بالحد الأدنى للأجر وأقر أيضا بعدم كفاءة السوق وهو ما سلم به كل من)(shiller , 2010 pesaranحيث ذهبا لعدم كفاءة الأسواق وان المعلومات غير متوفرة للجميع أو أنها مكلفة لا يمكن الحصول عليها في آن واحد وهو ما يجعل من اتخاذ ردة الفعل في آن واحد للمتعاملين الاقتصاديين غير ممكن، كما أن الاقتصاد بهذه البساطة والتوحيد في ألأفكار لدى الأعوان الاقتصاديين قد يتنافى والواقع لأنه في كثير من الدول لال يزال الفهم الاقتصادي

ليس متاحا لكل الأفراد باستثناء النخب والعاملين في الشق الاقتصادي وحتى وإن توفرت المعلومة وهو ما يتوافق مع شعوب الدول النامية.

إن مجمل هذه الافتراضات لدى الكينيزيون الجدد وتركيزهم على الاقتصاد الجزئي في تفسير الظواهر جعل من علاقة التضخم والبطالة ترتكز بالأساس الأول بسلوك المنشآت وسلوك المستهلكين والأجور، احتدم الجدال بين المدارس الفكرية الحديثة حول علاقة التضخم والبطالة وحول التضخم والناتج وبين الأطراف الثلاث (بطالة، ناتج، تضخم) ولم تحسم أي مدرسة ذلك إلى أن جاءت أزمة الرهن العقاري 2008 والتي شهدت معدلات تضخم صفرية أو سلبية ونمو صفري في آن واحد إلى جانب معدلات بطالة كبيرة، إضافة إلى التكاليف الإنتاج الحدية والتي ترتبط عكسيا مع التضخم بالإضافة إلى الاستعانة بالقيم التاريخية لفجوة الناتج وهي الفكرة التي تقوم على انتقادات" لوكاس" .[1]

6- استهداف التضخم :

اعتمدت الجزائر استهداف التضخم كسياسة نقدية لها منذ سنة 2011 وكان أهم أداة لبلوغ مستويات التضخم المستهدفة 4% إلى غاية 5% هي التحكم في عرض النقود كون أن عرض النقد مسؤول عن مستويات التضخم بأكثر من 60 %، في حين تتوزع محددات أخرى كسعر الصرف والواردات ومؤشر الإنتاج الصناعي حوالي 40 % للتضخم في الجزائر بالنسبة للسنوات الأخيرة.

قام تايلور بوضع معادلته الشهيرة في استهداف التضخم :

$$it = \pi t + rt* + a\pi(\pi t - \pi t*) + ay(yt - \bar{Y}t).$$

حيث أن it يمثل سعر الفائدة الإسمي قصير الأجل و πt يمثل معدل التضخم في حين أن $\pi t*$ فهو التضخم المستهدف من طرف بنك المركزي بينما تمثل yt و سعر الفائدة الحقيقي

[1] د. سي محمد كمال، " أوقفوا هذا اللص التضخم ما بين النظرية والواقع "، النشر الجامعي الجديد ، ص 24 – 27 .

ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي وأخيرا يمثل $\bar{Y}t$ لوغاريتم فجوة الناتج المتوقع والتي تحسب على الشكل التالي :

$$mint(\sum_{t=1}^{t}(yt - tt)2$$
$$+ \lambda \sum_{t=2}^{t-1}[(tt + 1 \quad tt) \quad (tt' \quad tt' \quad 1)]2.$$

استنتج تايلور أن $a\pi$ تساوي 1.5 و ay تساوي 0.5 حيث أن $a\pi$ و ay موجبتين.

ومن ثم الصيغة النهائية لقاعدة تايلور هي كالآتي :

$$It = r* + \pi* + 1.5(\pi - 2) + 0.5(yt - \bar{Y}t)$$

حيث أن 2 هو معدل التضخم المستهدف الذي وضعه تايلور كسياسة عامة للبنك الفدرالي ومن ثم تلعب الفائدة الدور الرئيسي في استهداف التضخم واستهداف النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي حيث أن زيادة بمقدار 1 % في التضخم عن مستوى 2 % الذي استهدفه تايلور في قاعدته يستلزم زيادة معدل الفائدة ب 1.5 % ويستوجب رفعها 0.5 في حالة انحراف الناتج الإجمالي إلى الأعلى بمقدار 1 %.

كانت قاعدة تايلور إلهاما لعديد من الدراسات النظرية والتجريبية، حيث كان ينص على وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة الإسمي ومعدل التضخم وهذا ما لا يوجد في حالة الجزائر حيث ارتفاع الأخير يختلف مع توجهات سعر الفائدة ونفس الشيء سعر الفائدة مع الناتج الإجمالي المحلي GDP، أما بالنسبة لأداة التي تتحكم من خلالها في التضخم والتي تكمن في عرض النقد فإنه لا يتوافق هذا الحجم مع معدلات التضخم المستهدفة .

I –أدبيات الدراسة التطبيقية:

بعد تطرقنا في الجزء السابق الى الأدبيات النظرية للتضخم في الجزائر سوف نعرض في هذا الجزء أهم الدراسات السابقة التي تطلعنا عليها والتي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا.

– دراسة: Jongmoo Choi1 (1985) [1]: قام الباحث من خلال ورقته البحثية بدراسة أثر التغيرات في أسعار الواردات في السوق العالمي والتغير في سعر الصرف على سعر السلع في السوق المحلية بالعملة الوطنية في اليابان ، وذلك من خلال الإعتماد على البيانات السنوية للفترة مابين 1953 – 1983.

استخلصت الدراسة أن الزيادة في الأسعار العالمية للسلع المستوردة يؤدي مباشرة إلى إلى زيادة الأسعار المحلية لهذه السلع، بالإضافة إلى أن تخفيض العملة المحلية سيزيد من أسعار السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم المحلي.

2 – دراسة يوسف فالح أحمد وادي الحنيطي (1996) : [2]قامت هذه الدراسة بقياس التضخم المستورد وتحليل معدلاته وآثاره على التضخم والتجارة الخارجية في الأردن، باستخدام البيانات السنوية للفترة ما بين 1963 -1993 والإستعانة بنموذج

ARDL. الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع

استخلصت الدراسة أن مشكلة التضخم في الأردن ليست مشكلة نقدية ناجمة عن إفراط في العرض النقدي، بل هي ناتجة عن عوامل أخرى.

[1] Jongoom Choi, « International Trade and Transmission of inflation", University Press of america ,
1985, pp 12 – 56.

[2] يوسف فالح أحمد وادي الحنيطي، " أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن (دراسة قياسية 1963 – 1993)" ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 213 – 214 .

3 – دراسة (2008) [1] :

Janak Raj and Sarat Dhal andRajeev Jain

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظرة تحليلية وتجريبية حول التضخم المستورد في الهند باستخدام البيانات السنوية للفترة ما بين 1979 – 2007، وذلك بالإستعانة باختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

استخلصت الدراسة أن التضخم المستورد في الهند يتأثر بشكل إيجابي بسعر الاستيراد وسعر الصرف، وأن حوالي 5% من أسعار الواردات تساهم ب 1 إلى 1.5% في زيادة الأسعار المحلية وبالتالي تدفقات رأس المال لها تأثير كبير على التضخم المحلي.

4 – دراسة عفراء خضور (2010) [2] : عملت هذه الدراسة على قياس أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سوريا، وذلك من خلال الإعتماد على البيانات السنوية للفترة من 1990 إلى غاية 2010 والإستعانة باختبار التكامل المشترك.

توصلت الدراسة إلى أن التضخم المستورد يلعب دور كبير في تسجيل معدلات تضخم عالية، وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم والتضخم المستورد.

5 – دراسة شقبقب عيسى وبن زيان راضية (2013) [3] : قام الباحثان من خلال ورقتهما البحثية بدراسة تأثير إنتقال التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية

---

[1] Janak Raj and Sarat Dhal and Rajeev Jain , » imported inflation : The Evidence from India « , Reserve Bank of india Occasional papers, vol 29, No 3, winter 2008, pp 69 – 117.

[2] عفراء خضور، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سوريا خلال الفترة (1990-2010) "،مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، ص 2.

[3] شقبقب عيسى، بن زيان راضية، " أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر"، منصة المجلة العلمية الجزائرية، العدد 11 ، ص 90 – 105 .

في الجزائر، باستخدام البيانات السنوية للفترة ما بين 1989 – 2013، حيث قامت بالإستعانة بنموذج يتكون من ثلاثة معادلات سلوكية ومعادلتين تعريفيتين.

استخلصت الدراسة الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف في كل من الصادرات والواردات ومؤشر أسعار الإستهلاك بالإضافة إلى مكانة الأسعار الدولية في تحديد التضخم المحلي.

6 – دراسة سي محمد كمال، علي بن ضب، لحسن جديدن، مبسوط هوارية (2015) [1] : تبحث هذه الدراسة في تمرير سعر الصرف لمؤشرات أسعار المنتجين والمستهلكين في الاقتصاد الجزائري، باستخدام البيانات السنوية للفترة ما بين 2002- .VAR 2011 والاستعانة بنموذج

استنتجت الدراسة أن سعر المستهلك يرتفع إستجابة لإرتفاع أسعار الصرف الأجنبي مقابل الدينار الجزائري، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية وتفكيك الحواجز التجارية الجزائرية بعد دخول الاتفاقية الأورومتوسطية حيز التنفيذ.

7 – دراسة تحسين محمود مثنى، محمد صالح الكبيسي (2015) [2] : هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير التضخم المستورد على الأسعار المحلية والتجارة الخارجية في الإقتصاد العراقي ، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة ما بين (1990- .2015ARDL) والإستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع

توصلت الدراسة إلى أن نظام سعر الصرف هو أقل الأنظمة تأثيرا بالتضخم المستورد، إضافة إلى أن استخدام هذا النظام من أجل دعم بعض السلع والخدمات الضرورية التي لا

[1] Kamel Simohammed, Ali Bendob, Lahcen Djedidan,Houaria Mebsout, « Exchange Rate Pass, Through in Algeria « , Mediterraneanjournal of social sciences, March 2015, vol 6,No 2, p 195 – 201.

[2] تحسين محمود مثنى، محمد صالح الكبيسي، " قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للفترة (1990-2015) باستخدام نموذج ARDL "، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 24، ص 86 – 185.

يستطيع الاقتصاد العراقي توفيرها بالوقت الحالي، وبالتالي يمنع دخول بعض السلع والخدمات التي تكون متوفرة محليا أو فيها أضرار على المجتمع.

8 – دراسة (2017) [1]:

S.J.Turnovsky and AndreKaspura

هدفت الدراسة إلى تحليل التضخم المستورد في نموذج إقتصادي كلي قصير المدى في كندا، وذلك من خلال الإعتماد على البيانات السنوية للفترة ما بين (1968 – 2017).

استنتجت الدراسة أربع قنوات يؤثر من خلالها التضخم الأجنبي على الاقتصاد المحلي وكيف أن كل واحدة من هذه القنوات تخلق تداعيات لاحقة في جميع أنحاء النظام.فيظل أسعار الصرف الثابتة، تعمل بعض ردود الفعل بطرق موازنة مما يجعل معظم الردود الإجمالية غير محددة. وبالتالي تركز على أهداف السياسة الثلاثة،الناتج المحلي،والتضخم المحلي،وميزان المدفوعات.ويتم التركيز أيضا بشكل خاص على استخدام أسعار الصرف كمتغير استراتيجي لتحقيق الاستقرار المحلي. إضافة إلى أنه يجب توجيه السياسات المالية والنقدية بشكل عام نحو الأهداف الثلاثة جميعها،وتوجيه سياسة سعر الصرف نحو أهداف السياسةالداخليةفقط.

9 – دراسة زميت فؤاد (2018) [2] : عملت هذه الدراسة على محاولة معرفة ما إذا كان هناك أثر على الأسعار المحلية (التضخم المحلي) من طرف الأسعار الخارجية

(التضخم المستورد) في الجزائر، باستخدام البيانات السنوية للفترة ما بين

[1] S.J. Turnovsky and Andre Kaspura, " An Analysis of imported inflation in a short – Run Macroeconomic Model", The Canadian Journal of Economics / Revue canadienne d'Economique, vol 7, No 3, pp 355 – 380.

[2] زميت فؤاد، " أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) "، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 5، 2018، ص 380 – 401.

(1990- . ARDL 2015) والإستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع استخلصت الدراسة أن زيادة الأسعار العالمية له أثر على الأسعار المحلية، حيث أن كل زيادة ب 1 وحدة نقدية سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة 9 %.

بالإضافة إلى أسعار الواردات هناك مؤشرات أخرى تؤدي إلى زيادة التضخم منها زيادة معامل الاستقرار النقدي، قيمة الواردات، زيادة لأسعار البترول، انخفاض أسعار الصرف.

10 – دراسة دحماني فاطمة، لفضل سليمة (2018) [1] : هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر كل من أسعار النفط والتضخم المستورد على مؤشر أسعار الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري باستخدام البيانات السنوية للفترة ما بين (1986-2016)،وذلك من خلال الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية مباشرة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير والأجل الطويل.

11 – دراسة صالح تومي (2019) [2] : قام الباحث من خلال ورقته البحثية **بدراسة** أثر كلا من العرض والتضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة . ARDLما بين (1986-2016)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابظاء الموزع

استخلصت الدراسة وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم المحلي والمتغيرات التفسيرية المختلفة المدرجة في النموذج مع سعر الصرف.

[1] دحماني فاطمة، لفضل سليمة، " تغيرات أسعار النفط العالمية وتأثير التضخم المستورد في مستويات الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) "، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 214.

[2] صالح تومي، " أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) "، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص 1 – 16.

وتوصلت أيضا إلى وجود علاقة إيجابية بين العرض والتضخم المستورد والتضخم المحلي على المدى القصير و المدى الطويل،وبالتالي وجود علاقة غير مباشرة بين سعر الصرف والتضخم على المدى الطويل على عكس المدى القصير.

12 – دراسة عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي (2020) : [1]

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة طبيعة العلاقة بين التضخم المحلي والتضخم المستورد في المملكة العربية السعودية، باستخدام البيانات السنوية للفترة ما بين

. ARDL(1994 – 2018) والإستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع استخلصت الدراسة وجود علاقة طردية بين التضخم المستورد والتضخم المحلي،

ووجود علاقة غير تناظرية في الأجل الطويل وتناظرية في الأجل القصير.

13 – دراسة عزري حميد، خوري رابح (2020) [2] : عملت هذه الدراسة على تبيان جانب مهم فيما يخص ظاهرة التضخم في الجزائر، وهو أثر التضخم الناشئ في الخارج على التضخم المحلي من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2018 ، حيث تم الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

استخلصت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين التضخم المستورد والتضخم المحلي في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين التغير في العرض النقدي والتضخم المحلي في الأجل الطويل .

وسنعرض فيما يلي جدول يلخص أهم الدراسات :

[1] عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي، " هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد في المملكة العربية السعودية ؟ "، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 175، 2020، ص 123 – 191.

[2] عزري حميد، خوري رابح، " أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة (1990-2018) "، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 212 – 232.

الجدول رقم (01) : ملخص لبعض الدراسات

الدراسة	العينة وفترة الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	طريقة معالجة الموضوع	نتائج الدراسة
Jongmoo Choi (1985)	اليابان 1953-1983	International Trade and Transmission of inflation.	دراسة أثر التغيرات في أسعار الواردات في السوق العالمي والتغير في سعر الصرف على سعر السلع في السوق المحلية بالعملة الوطنية.	منهجية ARDL	الزيادة في الأسعار العالمية للسلع المستوردة يؤدي مباشرة إلى زيادة الأسعار المحلية . تخفيض العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع التضخم المحلي.
يوسف فالح، أحمد وادي الحنيطي (1996)	الأردن 1963-1993	أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية	قياس التضخم المستورد وتحليل معدلاته وآثاره على التضخم والتجارة الخارجية.	نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL	مشكلة التضخم في الأردن ليست مشكلة نقدية ناجمة عن إفراط في العرض النقدي، بل هي ناتجة عن عوامل

					أخرى.
Janak Raj and Sarat Dhal and Rajeev Jain (2008)	الهند -1979 2007	Imported inflation: The Evidence from india	تقديم نظرة تحليلية وتجريبية حول التضخم المستورد .	اختبار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.	التضخم المستورد في الهند يتأثر بشكل إيجابي بسعر الاستيراد وسعر الصرف. 5%من أسعار الواردات تساهم ب1إلى 1.5% في زيادة الأسعار المحلية.
عفراء خضور (2010)	سوريا -1990 2010	أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي.	قياس أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي.	اختبار التكامل المشترك.	التضخم المستورد يلعب دور كبير في تسجيل معدلات تضخم عالية وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين

					معدل التضخم والتضخم المستورد.
شقبقب عيسى، بن زيان راضية (2013)	الجزائر 1989-2013	أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية .	دراسة تأثير إنتقال التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية .	نموذج يتكون من ثلاثة معادلات سلوكية ومعادلتين تعريفيتين.	الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف في كل من الصادرات والواردات ومؤشر أسعار الاستهلاك. مكانة الأسعار الدولية في تحديد التضخم المحلي .
سي محمد كمال، علي بن ضب، لحسن جديدن، مبسوط هوارية (2015)	الجزائر 2002-2011	Exchange Rate Pass Through in Algeria	دراسة تمرير سعر الصرف لمؤشرات أسعار المنتجين والمستهلكين	نموذج VAR	سعر المستهلك يرتفع استجابة لارتفاع أسعار الصرف الأجنبي مقابل الدينار الجزائري .

تحسين محمود مثنى، محمد صالح الكبيسي (2015)	العراق 1990-2015	قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية.	توضيح تأثير التضخم المستورد على الأسعار المحلية والتجارة الخارجية.	نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL	نظام سعر الصرف هو أقل الأنظمة تأثيرا بالتضخم المستورد.
S.J.Turnovsky and Andre Kaspura (2017)	كندا 1968-2017	An Analysis of imported inflation in a short-run Macroeconomic Model.	تحليل التضخم المستورد في نموذج اقتصادي كلي قصير المدى.	منهجية ARDL	أربع قنوات يؤثر من خلالها التضخم الأجنبي على الاقتصاد المحلي وكل واحدة منها تخلق تداعيات لاحقة في جميع أنحاء العالم.

زميت فؤاد (2018)	الجزائر 1990-2015	أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي	محاولة معرفة ما إذا كان هناك أثر على الأسعار المحلية (التضخم المحلي) من طرف الأسعار الخارجية (التضخم المستورد).	نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL	زيادة الأسعار العالمية له أثر على الأسعار المحلية، حيث أن كل زيادة ب 1 و.ن سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية ب 9%.
دحماني فاطمة، لفضل سليمة (2018)	الجزائر 1986-2016	تغيرات أسعار النفط العالمية وتأثير التضخم المستورد في مستويات الأسعار المحلية.	توضيح أثر كل من أسعار النفط والتضخم المستورد على مؤشر أسعار الاستهلاك.	نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL	وجود علاقة طردية مباشرة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير والأجل الطويل
صالح تومي (2019)	الجزائر 1986-2016	أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي .	دراسة أثر كلا من العرض والتضخم المستورد على التضخم المحلي .	منهجية ARDL	وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم المحلي والمتغيرات التفسيرية . وجود علاقة إيجابية بين العرض

					والتضخم المستورد والتضخم المحلي على المدى القصير والمدى الطويل
عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي (2020)	المملكة العربية السعودية 1994-2018	هل العلاقة تناظرية بين التضخم المحلي والتضخم المستورد ؟	دراسة طبيعة العلاقة بين التضخم المحلي والتضخم المستورد .	نموذج ARDL	وجود علاقة طردية بين التضخم المحلي والتضخم المستورد . وجود علاقة غير تناظرية في الأجل الطويل وتناظرية في الأجل القصير.
عزري حميد، خوري رابح (2020)	الجزائر 1990-2018	أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي .	تبيان جانب مهم فيما يخص ظاهرة التضخم، وهو أثر التضخم الناشئ في الخارج على التضخم المحلي .	نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL	وجود علاقة طردية معنوية بين التضخم المستورد والتضخم المحلي في الأجلين

					القصير والطويل. وجود علاقة عكسية معنوية بين التغير في العرض النقدي والتضخم المحلي في الأجل الطويل.

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا إلى دراسات سابقة

خلاصة الفصل :

تناولنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش والآراء والنظريات التي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي مشكلة التضخم التي تعددت تعاريفها ولعل أهم تعريف متداول هو الارتفاع العام والمستمر في مستوى العام للأسعار، وكلما كان التشخيص صحيحا ودقيقا كلما سهلت مهمة القضاء عليه، وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب عدة قطاعات ولكل نوع هناك عدة أسباب لحدوثه. ونتيجة لما سبق تعددت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة فمنها النظرية النقدية التقليدية التي ترجع سبب التضخم إلى التغيرات بين كمية النقود المعروضة وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات، والنظرية الكينيزية التي فسرت التضخم على أنه نتيجة عدم التوازن بين التشغيل والدخل الوطني بالطلب الكلي الفعال، بالإضافة إلى نظرية التوقعات الرشيدة بزعامة "لوكاس" ونظرية الكينيزيين الجدد، ولمعالجة مشكلة التضخم استخدمت الدول عدة سياسات أولها السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل التخفيف من آثاره المختلفة .

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد :

تتعدد أنواع التضخم بتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، وهناك أنواع عديدة ترتبط بجملة من التغيرات الاقتصادية في أسواق السلع والخدمات وأسواق عوامل الإنتاجالمتمثلة في التضخم التدريجي والتضخم المفرط والتضخم المكبوت والتضخم المكشوف إضافة إلى التضخم المستورد الذي يعتبر موضوع دراستنا وسوف نقوم بدراسته من خلال مجموعة من الاختبارات القياسية.

بعد الدراسة النظرية للتضخم في الجزائر في الفصل الأول، نأتي في هذه المرحلة لترجمة العلاقة بين معدل التضخم العادي ومعدل التضخم المستورد إلى صورة نموذج رياضي يسهل علينا القيام بعملية القياس الكمي، حيث بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنموذج ARDLوطرق تقديره ثم قمنا بدراسة تحليلية للمتغيرات المدروسة بعدها ذهبنا إلى الدراسة القياسية باتباع خطوات نموذج ARDL من حيث دراسة الإستقرارية ثم دراسة العلاقة طويلة الاجلين متغيرات الدراسة عن طريق اختبار التكامل المشترك وتحليل نتائجها،إضافة الى تحليل معامل تصحيح الخطأ وباقي اختبارات نموذج الدراسة،وفي الاخير عرضنا نتائج الدراسة في خلاصةالفصل.

I-النموذج والأدوات المستخدمة:

تعد مرحلة الإلمام بمعطيات العينة المختارة للدراسة وبناء النموذج من أهم المراحل التي تؤدي بنا إلى تحليل قياسي قريب جدا من الواقع ومطابق للنظريات الاقتصادية والمدلول الاقتصادي من خلال علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، حيث سوف يتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDLفي هذه الدراسة.

❖ نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL : [27]

طور هذا النموذج من قبل كلمن pesran1997و shinand and sun1998 ويتميز هذا النموذج بأنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة و أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوياتها (0) I أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) او خليط من الاثنين،الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو رانلا تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية I(2) فنموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني من مجموعة البيانات من نموذج الإطار العام بالإضافة إلى الميزات الأخرى التي سنذكرها لاحقا .

و يتم اختبار التكامل بواسطة نموذج ARDL باستخدام اسلوب اختبار الحدود Bound test الذي وضعه pesaran2001 و ذلك بدمج نماذج الانحدار الذاتي autoregressive model ونماذج الأخطاء فترات الابطاء الموزعةdistributedlag model في هذه المنهجية و هنا تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمها و قيم المتغيرات التفسيرية الحالية و ابطاءها بفترة واحدة او اكثر.

ويعدنموذج ARDL متطور كونه يتميز عن غيره من النماذج المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بمجموعة من المميزات المتمثلة في :

- إننموذج ardl يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات سواء كانت بالمستوى أو من الدرجة الأولى.
- يأخذ نموذج ardl العدد الكافي من فترات التخلف الزمني من أجل الحصول على أفضل

[27] كريم بن سالم حسين، حيدر طالب موسى، " محددات النمو الاقتصادي في العراق"، دراسة قياسية 1970-2016، ص 9-11.

مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتجاه العام.

- من خلال نموذج ardl يمكننا الحصول على نموذج تصحيح الخطأ باستخدام التحويل الخطي البسيط إذ أن نموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل

بين المتغيرات الداخلة في النموذج و بذلك فإن نموذج ardl له القدرة على قياس المعلمات في الاجلين القصير و الطويل في وقت واحد.

- يعد نموذج ardl من أكثر النماذج أهمية في التطبيق عند تحديدها لتكامل المشترك و خصوصا في العينات الصغرى.

ويتم استخدام النموذج على ثلاثة مراحل أساسية و التي هي كالأتي:

المرحلة الأولى : إجراء اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيدUECM الذي يأخذ الصيغة أدناه بافتراض العلاقة بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X.

$$\Delta Yt = \alpha 0 + \sum_{i=1}^{m} \beta i\, \Delta Yt - i + \sum_{i=0}^{n} \emptyset \Delta Xt - i + \lambda 1 Yt - 1 + \lambda 2 Xt-1+nt$$

حيث تمثل كل من λ1وλ2 معاملات العلاقة طويلة الأجل.

وتمثل ßو Ø معاملات العلاقة قصيرة الأجل .

فيما يمثل Δ الفروق الأولى للمتغيرات .

بينما تمثل كل من n ,m فترات الابطاء الزمني (وليست من الضرورة ان تكون فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى أو العدد نفسه m#n)تمثل حد الخطأ العشوائي بوسط حسابي صفر و تباين ثابت و ليست ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها..+0

بعد هذه الخطوة يتم التحقق منه وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل في مابين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود bound test المستند على اختبار F واختبار WALDالذي يختبر فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات في الصيغة أعلاه من خلال:

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك h0 : λ1= λ2=0

الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك h1 : λ1≠λ2≠0

عند تحقق التكامل المشترك بين المتغيرات فان المرحلة الثانية هي تقدير المعادلة طويلة الاجل

$$Yt = \alpha 0 + \sum_{=}^{p} \lambda iyt - 1 + \sum^{q} \delta iXt - 1 + \varepsilon t$$

i=1 i=0

حيث تمثل كل من α1وα2 معاملات التغيير وتشير pوq إلى فترات الإبطاء للمتغيرات وεt يمثل حد الخطأ العشوائي ويتم اختيار رتبة الإبطاء في نموذج ARDL وفقا لعدة معايير منها معيار , Akaike, AIC أو معيار SBC و ذلك يتم قبل تقدير النموذج المحدد بطريقة OLS لغرض الغاء الترابط التسلسلي أو الذاتي في الاخطاء العشوائية و يوصي كل من Pesaranوshim باختيار فترتي ابطاء كحد اقصى للبيانات السنوية.

أما في المرحلة الثالثة فيتم استخلاص مواصفات نموذج ARDL لحركات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقا للصيغة أدناه

$$\Delta yt = c + \sum^{p} \alpha 1 \Delta yt - i + \sum^{q} \alpha 2 \Delta xt - i + \psi ECTt - 1$$

i=1 i=0

حيث أن ψECTt-1حد تصحيح الخطأ و جميع معاملات المعادلة قصيرة الأجل هي معاملا تتعبر عن تقارب النموذج لحالة التوازن Equilibrium وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال Disequilibrium في الاجل القصير للوصول لحالة التوازن في الاجل الطويل.

❖ متغيرات الدراسة :

تعني فترة الدراسة المدى الزمني الممتد من جانفي 1984 إلى جانفي 2018 باستخدام بيانات شهرية لمؤشرين من الاقتصاد الجزائري المتمثلان في: (معدلات التضخم، معدلات التضخم المستورد) .

✓ **معدل التضخم (INF)**: كما ذكرنا سابقا يعرف التضخم بأنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى، وينعكس عنه آثار تلمس كل مستويات الدولة.

✓ **معدل التضخم المستورد (INFIMP)** : هو ذلك التضخم الذي ينتقل من دولة لأخرى عن طريق المستوردات أو أسعار الصرف ويمكن قياس التضخم المستورد على الناتج المحلي في التضخم العالمي.

– البيانات الشهرية لكل من التضخم والتضخم المستورد تم استخراجها من صندوق النقد الدولي FMI .

II دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة :

1 – تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1984–2018) :

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، حيث يتم قياس التضخم في الجزائر بواسطة الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الذي يقيس تغيرات المستوى العام للأسعار .

الجدول التالي يبين لنا معدلات التضخم السنوية خلال الفترة (1984–2018)

السنوات	معدل التضخم (inf)	السنوات	معدل التضخم (inf)
1984	9.52	**2002**	4.95
1985	14.65	**2003**	2.65
1986	6.54	**2004**	0.34
1987	5.97	**2005**	4.23
1988	8.12	**2006**	1.42
1989	10.48	**2007**	4.27
1990	12.37	**2008**	3.96
1991	7.44	**2009**	1.38
1992	5.91	**2010**	2.31

3.67	**2011**	9.3	**1993**
4.86	**2012**	16.65	**1994**
5.73	**2013**	25.89	**1995**
3.91	**2014**	31.67	**1996**
4.52	**2015**	20.54	**1997**
8.89	**2016**	29.05	**1998**
3.25	**2017**	29.78	**1999**
2.92	**2018**	18.68	**2000**
		5.73	**2001**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بياناتصندوق النقد الدولي FMI

- لقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (01) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1984 – 2018)

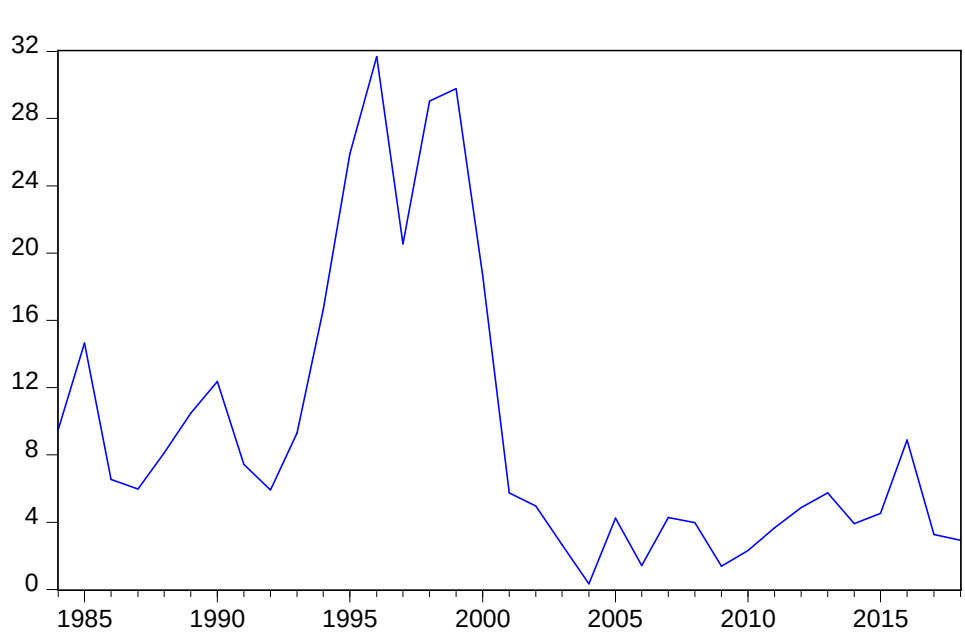

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 10

- عرفت الفترة الممتدة من 1984إلى غاية 2018تذبذبات في مستوى التضخم السنوي، حيث أن التضخم في فترة الثمانينات كان في مستويات تتراوح من 6% إلى 14%، بعدها شهد ارتفاعا كبيرا ليبلغ 31.67% وذلك نتيجة الى ارتفاع نمو الكتلة النقدية، ثم بدأ في الانخفاض تدريجيا ليصل إل 0.34 % سنة 2004 .
- شهد التضخم انحدارا كبيرا بلغ متوسط 3.5 % منذ بداية الألفية الثانية إلى غاية 2014، حيث بلغ أعلى معدل له خلال العشرية والمقدر ب 8.89 % سنة 2016 راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إضافة إلى الاختلالات في الأسواق الوطنية. ليسجل تراجعا سريعا وواسعا نتيجة حماية القدرة الشرائية من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات.

2 – تطور معدل التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (1984–2018) :

ربما تكون ظاهرة التضخم المستورد غير معروفة في الجزائر وتم دراستها في السنوات الأخيرة فقط، ولكنها في الواقع وليدة الماضي وسوف نقوم بتحليلها وفقا لأهم المؤشرات المشهورة والمستخدمة بكثرة.

الجدول التالي يبين لنا معدلات التضخم المستورد السنوية خلال الفترة (1984–2018) :

السنوات	معدل التضخم المستورد (infimp)	السنوات	معدل التضخم المستورد (infimp)
1984	44.57	**2000**	8.91
1985	26.84	**2001**	20.87
1986	46.66	**2002**	23.61
1987	40.68	**2003**	29.19
1988	28.48	**2004**	223.85
1989	18.64	**2005**	20.76
1990	11.56	**2006**	55.58
1991	16.82	**2007**	18.44
1992	28.34	**2008**	23.38

72.56	**2009**	23.15	**1993**
42.21	**2010**	12.75	**1994**
34.59	**2011**	8.5	**1995**
52.86	**2012**	5.9	**1996**
18.29	**2013**	9.03	**1997**
28.04	**2014**	9.24	**1998**
31.49	**2015**	9.03	**1999**
27.53	**2018**	12.1	**2016**
		25.17	**2017**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بياناتصندوق النقد الدولي FMI

- لقد عرفت أيضا معدلات التضخم المستورد في الجزائر تذبذبات كبيرة، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (02) : تطور معدل التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (1984-2018)

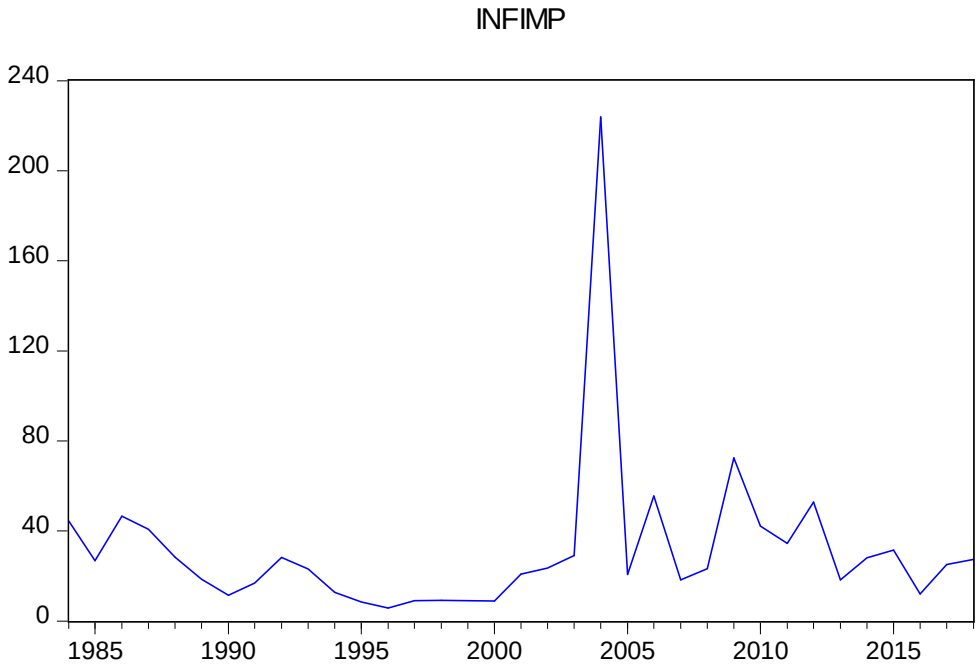

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 10

- عرفت فترة الثمانينات ارتفاع كبير للتضخم المستورد، حيث كانت الجزائر تعرف احتكارا حكوميا للتجارة الخارجية وان كان احتكار جزئي مقارنة بالاحتكار الكلي في السبعينات وما يفسر هذا الارتفاع هو ارتفاع التضخم في العالم والذي كان ينتقل للداخل عن طريق المستوردات، بالإضافة إلى أن الدينار الجزائري كان مغالى فيه مما جعل من الضغوط التضخمية تظهر في الأسعار سواء كانت المحلية أو عن طريق الأسعار السلع المستوردة.
- مع بداية التحرير التجاري الذي بدأ من 1990 وإلى غاية اليوم فإن التضخم المستورد عرف تباينا حيث انخفض في فترة التسعينات وبقي مرتفع بعد ذلك إلى مستويات لا تقل عن 20 % ووصلت إلى حدود تاريخية تصل إلى 72 % و55% في كل من سنة 2006 وسنة 2009 وذلك راجع إلى ارتفاع الواردات ومعدل النمو في المستوردات وهو ما جعل التضخم المستورد يساهم في معدل التضخم الكلي، بعدها شهد تراجعا طفيفا في السنوات الأخيرة.

III . دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على التضخم العادي :

نحاول في هذا الجزءبناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة بين التضخم العادي والتضخم المستورد .

1. البيانات المستخدمة في تقدير النموذج :

وتتمثل البيانات المستخدمة في تقدير هذا النموذج كما سبق الذكر بالبيانات السنوية للفترة ما بين (1984 – 2018)، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي .

الصياغة الرياضية للنموذج : $infimp = a + b\ (1 / inf)$ حيث أن :

infimp: معدل التضخم المستورد.

Inf : معدل التضخم.

2.الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج :

1)دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باختبارات جذر الوحدة :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، حيث تم استخدام اختبار ديكي- فولر المطور AugmentedDickey Fuller واختبار فيلبس- بيرون Phillips – Perron لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية stationarityفي متغيرات هذه الدراسة ،هذا الاختبار يقوم بتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة في مستواها الأصلي (level)، أم أنها غير مستقرة وإذا تبين عدم استقرارها، فإنه يجب أخذ

الفروق لها حتى تصل إلى حالة الاستقرار .

الجدول رقم (04): اختبار AugmentedDickey–Fuller test statistc ADF

المتغير	الفرق	ADF				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
INF	I (0)	-2.11	-4.26	-3.55	-3.20	نقبل H0
	I (1)	-4.26	-3.65	-2.95	-2.61	نقبل H1
INFIMP	I(0)	-5.80	-3.63	-2.95	-2.61	نقبل H1
	I(1)	-10.20	-4.26	-3.55	-3.20	نقبلH1

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews 10

المتغير	الفرق	PP				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
INF	I (0)	-2.12	-4.25	**-3.54**	-3.20	نقبل H0
	I (1)	-5.31	-3.64	**-2.95**	-2.61	نقبل H1
INFIMP	I (0)	-5.71	-4.25	**-3.54**	-3.20	نقبل H1
	I(1)	-25.40	-4.26	**-3.55**	-3.20	نقبل H1

الجدول رقم(05) :اختبار Phillips – Perron

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامجEviews 10

التكامل المشترك وفق منهجية جوهنسون أو منهجية أنجل وغرانجر لعدم التكامل:

يتضح من خلال الجدولين أن القيمة المحسوبة t لمتغير التضخم المستورد أكبر من القيمة الحرجة عند مستويات معنوية 1% و 5% و 10%، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة عند المستوى (I0) .أما بالنسبة لمتغير التضخم فهي مستقرة بعد أخذ الفرق الأول (I1) عند مستويات معنوية 1% و5% و10% في كلا الاختبارين ADF و PP. الأمر الذي لايسمح بإجراء التكامل المشترك لعدم تكامل البيانات من نفس الدرجة ويستوجب اجراء التكامل المشترك وفق نموذجARDL .

2) اختبارالتكامل المشترك:

الشكل (03): نموذج AIC لتحديد درجة الإبطاء المثلى

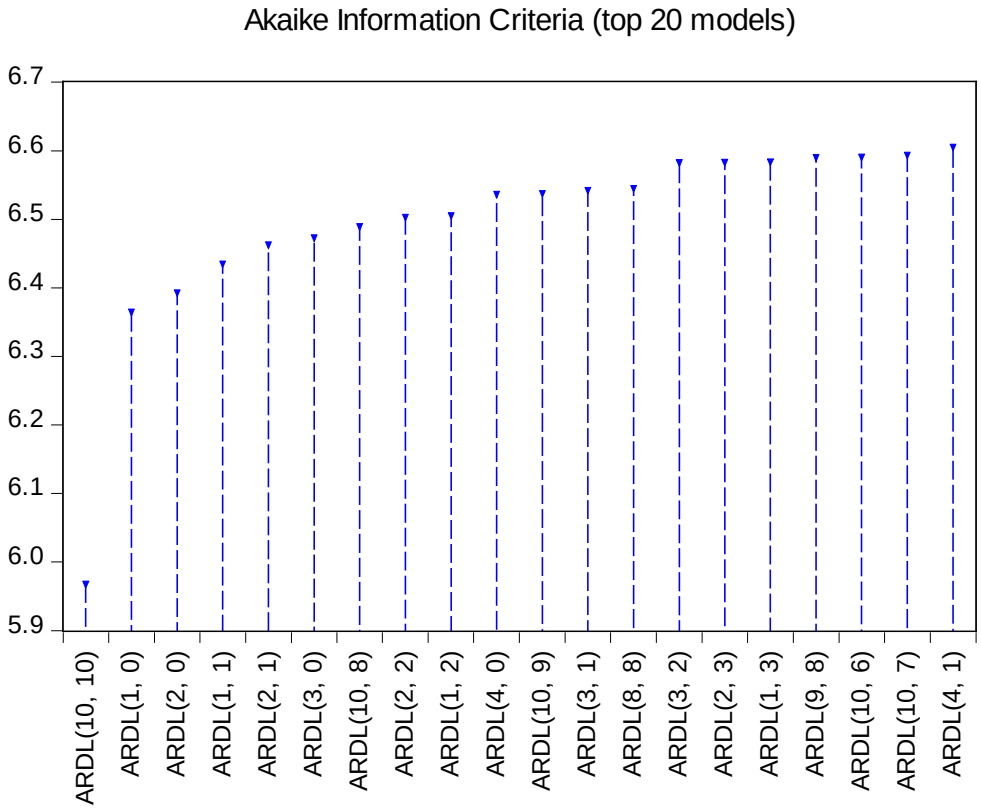

المصدر : مخرجات Eviews

الجدول (06) : ARDL Bound Test		
ARDL Bound Test		
Test Statistic	Value	**K**
F الإحصائية	4.448677	**1**
القيم الحرجة لاختبار bound		
درجة المعنوية	الحد الأدنى	**الحد الأعلى**
10%	4.04	**4.78**
5%	4.94	**5.73**
2.5%	5.77	**6.68**
1%	6.84	**7.84**

المصدر :من اعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات Eviews 10

من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل في نموذج الدراسة نفحص اختبارF ذلك بمقارنة قيمةF المحسوبة مقابل قيمة Fالحرجة(الجدولية)لأقصى وادنى حدARDL Bound test وهذا بعدما قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار((AIC) (الشكل 3) أفرزت لنا نتائج الدراسة حسب الجدول (6)أن F الإحصائية هي 4.44 حيث أن القيمة المحسوبة F أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى 4.04 أي معنوية عند مستوى 10%، وبالتالي وجود تكامل مشترك عند درجة المعنوية 10 % بين متغيرات الدراسة .

هذا ما يعني أن متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية في الآجال الطويلة بمعنى أن تحركات التضخم المستورد مع التضخم العادي يلتقيان في الآجال الطويلة وهذا ما يفسر أن التضخم المستورد يفسر إلى حد كبير التغيرات التي تحدث في التضخم العادي وفق ما تذهب إليه مختلف النظريات .

الجدول(07) : جدول التكامل المشترك

المتغيرات	المعاملات	Stderror	Tالاحصائية	الاحتمال
C	23.47932	13.29568	1.765936	**0.1756**
INF (-1)*	-0.232191	0.678356	-0.342284	**0.7547**
INFIMP (-1)	-0.684653	0.253987	-2.695628	**0.0741**
D(INF(-1))	-0.133054	0.638760	-0.208301	**0.8483**
D(INF(-2))	-0.766109	0.635719	-1.205107	**0.3146**
D(INF(-3))	-0.419170	0.704251	-0.595200	**0.5936**
D(INFIMP)	-0.187494	0.124622	-1.504508	**0.2295**
D(INFIMP(-1))	0.525773	0.273107	1.925156	**0.1499**
D(INFIMP(-2))	0.328682	0.237882	1.381700	**0.2610**
D(INFIMP(-3))	0.176959	0.243324	0.727256	**0.5197**

الجدول (08) : معاملات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
المتغيرات	المعامل	Stderror	Tالاحصائية	الاحتمال
INF	0.767115	0.106813	7.181857	0.0000
INFIMP	-0.039316	0.024897	-1.579120	0.1245
C	3.288424	1.721905	1.909760	0.0655

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا الى مخرجات برنامج Eviews 10

يوضح الجدول رقم (08) المعاملات المفسرة لمعدل التضخم في الاجل الطويل عند مستوى معنوية٪ 5،نلاحظ ان معامل التضخم أكبر من معامل التضخم المستورد خلال فترة الدراسة حيث أن ارتفاع 1% من التضخم المستورد يؤدي الى ارتفاع التضخم العادي ب 0.039 .

4) اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM and CUSUMSQ Tes :

كمرحلة أخيرة سنقوم باختبار المجموع التراكمي البواقي الراجحة واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة المقترح من طرف brown and al

في كلا الاختبارين تشير النتائج ان المعلمات النموذجARDL-ECM داخل الحدود مما يدل على جودة النموذج المتحصل عليه من خلال استقرارية البواقي لنتائج الدراسة عند5% لكل من اختبار cusum واختبار cusumsq، ومن تم النتائج المتحصل عليها تعكس مصداقية النتائج لنظرية الاختبارات التي قمنا بها وتحقق فرضية الدراسة.

الشكل (04) : نموذجي cusum of squares وcusum

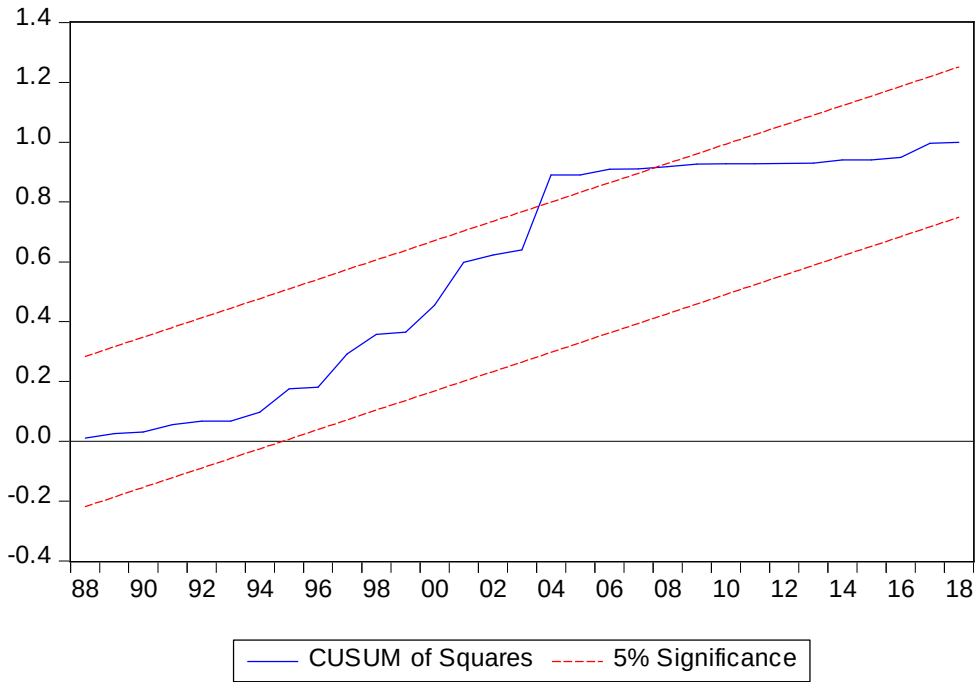

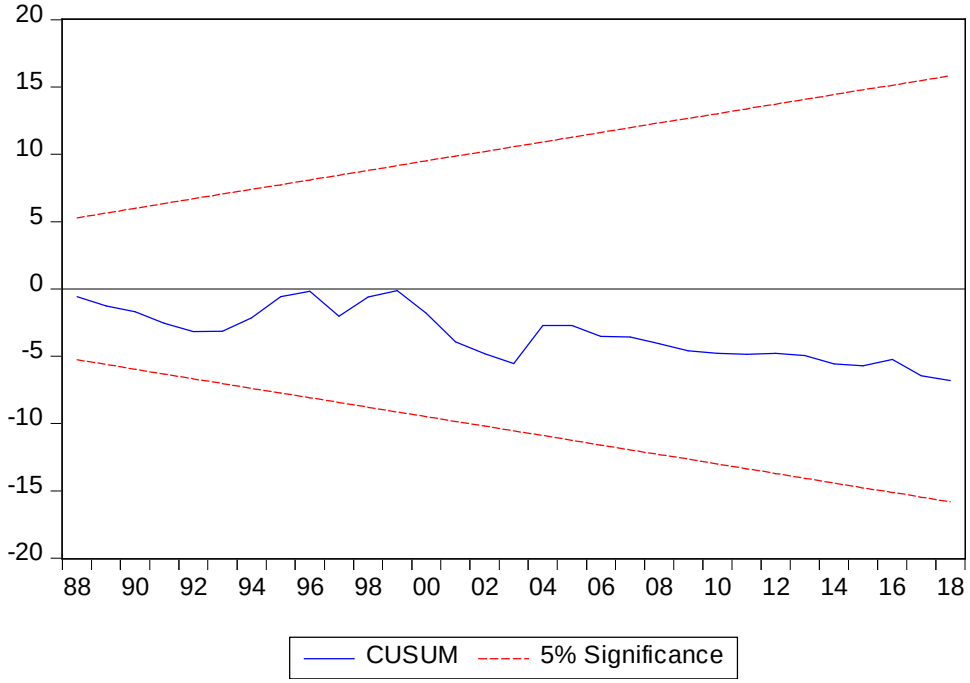

المصدر :برنامجEviews 10

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر التضخم المستورد على التضخم في الجزائر وذلك بإتباع أسلوب التحليل الوصفي والقياسي لمتغيرات الدراسة وتطورهما خلال فترة الدراسة حيث بدأنا بمدخل نظري تعرضنا فيه إلى بعض المفاهيم المتعلقة بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءالموزع ARDL والاختبارات المكونة له .

ثم تطرقنا فيا لأخير إلى اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك لفحص علاقة التكامل طويلة الأجل بين المتغير التابعو المتغيرات المفسرة له،فبعد دراسةالاستقرارية للسلاسل الزمنية تبين من خلال كلا الاختبارين ADF وpp أن سلسلة معدل التضخم المستورد مستقرة عند المستوى، أما فيما يخص سلسلة معدل التضخم فهي مستقرة بعد أخذ الفروقات الاولى اي متكاملة من الدرجة الأولى،الامر الذي جعلنا اختبار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL لعدم امكانية تطبيق اختبار JOHANSONلانه يشترط ان يكون التكامل من نفس الدرجة لجميع المتغيرات، وقبل ان نشرع باختبار العلاقة طويلةالمدى استوجب علينا تحديد درجةالابطاءالمثلى باختبار(AIC) Akaik وبعدها اختبار BOUND Test الذي نصت لنا نتائجه ان F الإحصائية 4.44 حيث أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى 4.04 وبالتالي وجود تكامل مشترك عند مستو ى 10 % بين متغيرات الدراسة.

فقد أفرزت النتائج أن متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية في الآجال الطويلة وبالتالي تحركات التضخم المستورد مع التضخم العادي يلتقيان في الآجال الطويلة وهذا ما يفسر أن التضخم المستورد يفسر إلى حد كبير التغيرات التي تحدث في التضخم العادي وفق ما تذهب إليه مختلف النظريات .

الخاتمة العامة

اهتمت هذه الدراسة بقياس مدى تأثير التضخم المستورد على التضخم في الجزائر خلال الفترة

الزمنية من1984 إلى2018 باستخدام بيانات شهرية للمتغيرين تحصلنا عليهامن صندوق النقد الدولي FMI وللإجابة على هذاالأشكال قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين أولهما نظري و الثاني تطبيقي حيث حاولنا في الجانب النظري تسليط الضوء على كل ما يتعلق بالتضخم من تعريفه وأسبابه وآثاره، ثم خصصنا مساحة من فصلنا قمنا فيها بإعطاء لمحة مختصرة عن أهم السياسات لمعالجة التضخم وبعض النظريات المفسرة له مرورا إلى استهداف التضخم ثم ختمنا فصلنا النظري بمجموعة أهم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا والتي اطلعنا عليهاخلال انجازه وخلصنا في نهايةالفصل أن التضخم يمثل بصفة عامة الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، ويرجع سبب حدوثه إلى التغيرات بين كمية النقود المعروضة وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات إضافة إلى عدم التوازن بين التشغيل والدخل الوطني بالطلب الكلي الفعال.

أما الفصل الثاني الذي يخص الجانب التطبيقي فقدقمنا بإسقاط الدراسة النظرية على الجزائر بغية قياس أثر التضخم المستورد على التضخم العادي من 1984 إلى 2018 حيث قمنا باستخدام متغيرين كمعدل التضخم المستورد ومعدل التضخم العادي إلاإن السلاسلا لزمنية لهذين المتغيرين لم تكن لها نفس درجة التكامل حسب اختباري ADF و PP حيث بالنسبة لمتغير التضخم المستورد وجدنا أن القيمة المحسوبة t أكبر من القيمة الحرجة عند المستويات 1% و5%و10%وبالتالي فإن السلسلة مستقرة عند المستوى (I0)، أما فيما يخص متغير التضخم وجدنا أن القيمة المحسوبة t أصغر من القيمة الحرجة في المستويات 1% و5% و10% وبالتالي اعتمدنا على أخذ الفروقات الأولى (I1) للوصول إلى سلسلة زمنية مستقرة متكاملة من الدرجة الأولى. الأمر الذي جعلنا ندرس علاقة التكامل المشترك للمدى الطويل بين المتغيرين عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع . ARDLوعلى غراراختبارات الاستقرارية استعنا بتطبيق هذاالنموذج عدة اختبارات وطرق ونماذج قياسية اخرى كاختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وكذا Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Testواختبار Ramsay RESET .

ومن خلال النتائج المتوصل اليها تبين لنا صحة الشكل الذاتي المستخدم واستقراره وجودة

النموذج المدروس لبلوغ معامل التحديد R درجة تفسيرية جيدة ومعنوية F الاحصائية، وجاءت F الاحصائية لاختبار Bound معنوية ب 4.44 عند مستوى 10 % وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.

أتت النتائج المفسرة للمعاملات طويلة الاجل تنص على ان متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية في الآجال الطويلة وبالتالي تحركات التضخم المستورد مع التضخم العادي يلتقيان في الآجال الطويلة وهذا ما يفسر أن التضخم المستورد يفسر إلى حد كبير التغيرات التي تحدث في التضخم العادي وفق ما تذهب إليه مختلف النظريات .

قائمة المراجع

اللغة العربية :

*** الكتب :**

1.حسين بن سالم جابر الزبيدي، " التضخم والكساد"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

2. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار يازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن ،الطبعة العربية، 2010.

3.الدكتور سي محمد كمال، " أوقفو هذا اللص التضخم مابين النظرية والواقع"، النشر الجامع بالجديد .

4 . طاهر لطوش، "اقتصاديات النقود والبنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

*** الأطروحات :**

1. بن نونة سامي محمد، " محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية (2003-2004)"، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2017.

2. حمادي خديجة " علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2009.

3. خليفي فايزة، شنافي خديجة، "دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أنكلي محند أولحاج، بويرة، .2015

4. دبات أمينة، "السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة تلمسان.

5. رشيدة حسيس، " معدل التضخم في الجزائر بين النظري والواقع (2001-2015)"، مذكرة ضمن نيل شهاد الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي.

6. سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2006.

*** المقالات :**

1. تحسين محمود مثنى، محمد صالح الكبيسي، "قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للفترة (1990-2015) باستخدام "،مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 24.ARDLنموذج

2. دحماني فاطمة، لفضل سليمة، "تغيرات أسعار النفط العالمية وتأثير التضخم المستورد في مستويات الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد2، 2020.

3. زميت فؤاد، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخامس، 2015.

4. شقبقب عيسى، بن زيان راضية، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر"، منصة المجلة العلمية الجزائرية.

5. صالح تومي، "أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22،2020.

6.عزري حميد، خوري رابح، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر للفترة (1990-2018)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية ARDLباستخدام منهجية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، 2020.

7. عفراء خضور، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سوريا خلال الفترة (1990-2010)" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22.

8. عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي، "هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد في المملكة العربية السعودية؟"، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 175، 2020.

9. يوسف فالح أحمد وادي الحنيطي، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن (دراسة قياسية 1963-1993)"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، 2019.

اللغة الإنجليزية :

***الأطروحات :**

1. **Jongoomchoi** , »international trade and transmission of inflation « , universitypress of america,1985.

***المقالات :**

1. **kamel simohammed**, **ali bendob**, **lahcen djedidan**,**houari mebsout** »exchange rate pass, through in algeria.

2. **s.j.turnovsky and andre kaspura**, " an analysis of imported inflation in a short – run mascroeconomic model, " the Canadian journal of economics / revue canadienne d'economique, vol 7, no 3.

3. **janak raj and sarat dhal and Rajeev jain;**" imported inflation : the evidence from india " , reserve bank of india occasional papers, vol 29 , no 3, winter 2008.